حماية البيئة في النظام السعودي

دراسة مقارنة بالقانون الدولي

Environmental Protection in the Saudi System, a Comparative Study with International Law

The authors extend their appreciation to Prince Sattam bin Abdulaziz University for funding this research work through the project number (PSAU/2024/XX/XXXXX)

إعداد

أ.د. أحمد بن عبدالعزيز الشثري

أستاذ الفقه بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

كلية التربية

قسم الدراسات الإسلامية

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي

أحمد بن عبدالعزيز الشثري

قسم الفقه – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز – كلية التربية – قسم الدراسات الإسلامية – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

البريد الإلكتروني : a.alshthri@psau.edu.sa

الملخص :

حماية البيئة في القانون الدولي والأنظمة المحلية من الأولويات التي عنيت بها المملكة العربية السعودية، لذلك بادر ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان إلى الإعلان عن مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر وذلك عام ٢٠٢١م وأنشأ عدداً من المحميات الملكية وذلك لرفع مستوى الغطاء النباتي على الأرض، ومعالجة التلوث البيئي، وقد صدر نظام البيئة في المملكة العربية السعودية عام ١٤٤١هـ حيث ألغى هذا النظام جميع الأنظمة الصادرة والتي تتعلق بالبيئة ليتوافق هذا النظام مع القانون البيئي الدولي العالمي الصادر عن الأمم المتحدة والذي يضم عدداً من الاتفاقيات والقوانين العالمية والتي سنذكر عدداً منها في ثنايا هذا البحث، لذلك جاءت فكرة هذا البحث والتي هي بعنوان:(حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي)، والقانون الدولي البيئي هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الدولية والعرفية والاتفاقيات المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث، ويعد مؤتمر استوكهولم والمنعقد عام ١٩٧٢م نقطة تنسيق وانطلاق في مجال الأنظمة والقوانين الدولية في ميدان حماية البيئة فقد أنشئ بعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وألزم النظام البيئي السعودي كل من يمارس أيًّا من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، تصحيح أوضاعه بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه،

وهذا النظام من الأنظمة المستمدة من توجيهات الدين الإسلامي الذي حث على ضرورة المحافظة على البيئة والمراد بحماية البيئة في النظام يشمل منع التلوث، والتخفيف من حدته، والحد من تدهور البيئة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال الالتزام بالمقاييس والمعايير والإجراءات الوقائية أو العلاجية المتعلقة بالبيئة وفقاً لأحكام النظام واللوائح وقد اهتم العالم أجمع بمعالجة مشكلات البيئة عبر الأنظمة الدولية، ويتمثل القانون الدولي البيئي في توفير الحماية البيئية ومنع تلوث المياه البحرية والاستخدام الأمثل للثروات البحرية وحماية المحيط الجوي من التلوث وحماية الغطاء النباتي والحيوانات البرية وحماية البيئة من التلوث، تعد من أهم التحديات في القرن الواحد والعشرين، والدول والمؤسسات تسعى إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، ويبرز ذلك في التشريعات والأنظمة التي تهدف إلى تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية وحماية الموارد الطبيعية، والمملكة العربية السعودية، وضعت إطاراً قانونياً لحماية البيئة يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وهذه الدراسة تهدف إلى مقارنة النظام السعودي لحماية البيئة مع بعض الأنظمة العالمية..

الكلمات المفتاحية : حماية، البيئة، القانون الدولي، النظام السعودي للبيئة، مقارنة القانون الدولي .

Environmental Protection in the Saudi System, a Comparative Study with International Law

Ahmed bin Abdulaziz Al-Shathri
Department of Jurisprudence - Prince Sattam bin Abdulaziz University - College of Education - Department of Islamic Studies - Prince Sattam bin Abdulaziz University
Email: a.alshthri@psau.edu.sa

Abstract:
Environmental protection in international law and local systems is one of the priorities that the Kingdom of Saudi Arabia has taken care of. Therefore, the Saudi Crown Prince, His Royal Highness Prince Mohammed bin Salman, took the initiative to announce the Green Saudi Arabia and Green Middle East initiatives in 2021 AD and established a number of royal reserves to raise the level of vegetation cover on the ground and address environmental pollution. The Environmental System in the Kingdom of Saudi Arabia was issued in 1441 AH, where this system canceled all issued regulations related to the environment so that this system is consistent with the international environmental law issued by the United Nations, which includes a number of international agreements and laws, some of which we will mention in the folds of this research. Therefore, the idea of this research came, which is entitled: (Environmental Protection in the Saudi System, a Comparative Study with International Law), and international environmental law is a set of international and customary legal rules and agreements agreed upon between countries to protect the environment from pollution. The Stockholm Conference, held in 1972 AD was a coordination and starting point in the field of international systems and laws in the field of environmental protection. The United Nations Environment Program was established after it. The Saudi

environmental system obligated anyone who practices any environmental activity or has an environmental impact to correct their situation in accordance with the provisions of the environmental system and its regulations. This system is one of the systems derived from the directives of the Islamic religion, which urged the necessity of preserving the environment. What is meant by environmental protection in the system includes preventing pollution, mitigating its severity, limiting environmental degradation, and ensuring the achievement of sustainable development. This is done by adhering to the standards, criteria, and preventive or therapeutic procedures related to the environment in accordance with the provisions of the system and regulations. The whole world has been interested in addressing environmental problems through international systems. International environmental law is represented in providing environmental protection, preventing pollution of marine waters, optimal use of marine resources, protecting the atmosphere from pollution, protecting vegetation and wildlife, and protecting the environment from pollution. These are among the most important challenges in the twenty-first century. Countries and institutions seek to protect the environment and achieve a balance between economic growth. This is evident in the legislation and regulations that aim to reduce environmental damage resulting from human activities and protect natural resources. The Kingdom of Saudi Arabia has established a legal framework for environmental protection in line with the Kingdom's Vision 2030. This study aims to compare the Saudi environmental protection system with some global systems.

Keywords: Protection, Environment, International Law, Saudi Environmental System, Comparative International Law.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، أمابعد:

حماية البيئة في القانون الدولي والأنظمة المحلية من الأولويات التي عنيت بها المملكة العربية السعودية، لذلك بادر ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان إلى الإعلان عن مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر وذلك عام ٢٠٢١م وأنشأ عدداً من المحميات الملكية وذلك لرفع مستوى الغطاء النباتي على الأرض، ومعالجة التلوث البيئي، وقد صدر نظام البيئة في المملكة العربية السعودية عام ١٤٤١هـ حيث ألغى هذا النظام جميع الأنظمة الصادرة والتي تتعلق بالبيئة ليتوافق هذا النظام مع القانون البيئي الدولي العالمي الصادر عن الأمم المتحدة والذي يضم عدداً من الاتفاقيات والقوانين العالمية والتي سنذكر عدداً منها في ثنايا هذا البحث، لذلك جاءت فكرة هذا البحث والتي هي بعنوان:(حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي)، والقانون الدولي البيئي هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الدولية والعرفية والاتفاقيات المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث، ويعد مؤتمر استوكهولم والمنعقد عام ١٩٧٢م نقطة تنسيق وانطلاق في مجال الأنظمة والقوانين الدولية في ميدان حماية البيئة فقد أنشئ بعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وألزم النظام البيئي السعودي كل من يمارس أيًّا من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، تصحيح أوضاعه بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه، وهذا النظام من الأنظمة المستمدة من توجيهات الدين الإسلامي الذي حث على ضرورة المحافظة على البيئة والمراد بحماية البيئة في النظام

يشمل منع التلوث، والتخفيف من حدته، والحد من تدهور البيئة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال الالتزام بالمقاييس

والمعايير والإجراءات الوقائية أو العلاجية المتعلقة بالبيئة وفقاً لأحكام النظام واللوائح وقد اهتم العالم أجمع بمعالجة مشكلات البيئة عبر الأنظمة الدولية، ويتمثل القانون الدولي البيئي في توفير الحماية البيئية ومنع تلوث المياه البحرية والاستخدام الأمثل للثروات البحرية وحماية المحيط الجوي من التلوث وحماية الغطاء النباتي والحيوانات البرية وحماية البيئة من التلوث، تعد من أهم التحديات في القرن الواحد والعشرين، والدول والمؤسسات تسعى إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، ويبرز ذلك في التشريعات والأنظمة التي تهدف إلى تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية وحماية الموارد الطبيعية، والمملكة العربية السعودية، وضعت إطاراً قانونياً لحماية البيئة يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وهذه الدراسة تهدف إلى مقارنة النظام السعودي لحماية البيئة مع بعض الأنظمة العالمية..

الأهداف:

أبرز الأهداف التي يهدف لها هذا البحث:

١. أن يفهم ويطلع كل فرد على القوانين الدولية والأنظمة المحلية في المحافظة على البيئة.
٢. أن يحذر كل من يقرأ هذا البحث من مخالفة الأنظمة والقوانين الدولية والمحلية البيئية.
٣. أن يعرف من خلال هذا البحث المقارنة بين الأنظمة المحلية والقوانين الدولية في المحافظة على البيئة.
٤. أن يعلم مدى الالتزام بالأنظمة المحلية في المحافظة على البيئة والقوانين الدولية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا المشروع البحثي في عدد من الأمور:

١. تسابق الدول في المحافظة على البيئة من التلوث البيئي ومكافحة الانعدام البيئي عبر تشريع الأنظمة والقوانين والالتزام بالقوانين الدولية.

٢. تعاظم التلوث البيئي والتعدي على الغطاء النباتي والبحري والحيواني مما يستلزم دراسة وبحث الأنظمة والقوانين المحلية والدولية التي تمنع التعدي عليها.

٣. وجود ضعف في المحافظة على البيئة مما يستلزم فرض العقوبات والغرامات التي تسنها الأنظمة لمنع التلوث البيئي.

٤. ضرورة إبراز القوانين والجهود التي تبذل من قبل الدولة وسائر الدول في المحافظة على البيئة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقصاء عن هذا البحث وهو موضوع حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي تعددت الأبحاث والكتب في بحث القوانين الدولية والأنظمة التي تعتني بالمحافظة على البيئة، والتحذير من التعدي عليها، لكن لم أجد بحثاً سابقاً قد بُحث في هذا الموضوع تحت مسمى:(حماية البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون الدولي)، سواء من ناحية قانونية ونظامية أومن ناحية بيئية مع وجود القوانين والأنظمة المختلفة التي تنظّم البيئة محلياً ودولياً.

المشكلات والمخرجات

أهم المشكلات :

١. مشكلة التلوث البيئي ومخالفتها للقوانين تعد من أكثر المشاكل التي يعاني منها الإنسان في عصر العلم والتكنولوجيا والتي تحتاج إلى بحث ودراسة .

٢. .انقراض كثير من مكونات البيئة الحيوانية والنباتية مما يجعل الحاجة ماسة لدراسة وبحث القوانين الدولية والمحلية المانعة من الانقراض والاتلاف.

٣. جفاف كثير من مصادر المياه الدولية مما يهدد بهلاك المكونات البشرية والحيوانية والنباتية

٤. .وجود الحاجة الماسة لحماية الفضاء الخارجي البيئي والتي نشأ عنها إدخال مواد ناشئة خارج الأرض

٥. .مخالفة القانون الدولي تسبب في إتلاف كثير من الحضارات البيئية وتلوث مكوناتها.

أبرز المخرجات:

١. إبراز دور المملكة العربية السعودية في تنظيمها البيئي في الالتزام بالقوانين والتنظيمات الدولية.

٢. إطلاع القارئ والباحث على مضامين القوانين الدولية في المحافظة على البيئة.

٣. رفع مستوى الوعي لدى الأفراد والمجتمع في الالتزام بالقوانين والأنظمة في المحافظة على البيئة.

٤. التحذير من الإضرار بالبيئة وتجنب الغرامات والعقوبات التي فرضتها القوانين الدولية والأنظمة المحلية على مخالفي البيئة.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على عدد من المباحث تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: أهم الشروط والضوابط القانونية لحماية البيئة محلياً ودولياً.

المبحث الثاني: أثر نظام البيئة على حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وتنميتها.

المبحث الثالث: تطور الأنظمة السعودية مقارنة بالقانون الدولي لحماية البيئة.

المبحث الرابع: الأنظمة السعودية التي تحافظ على الغطاء النباتي مقارنة بالقانون العالمي.

المبحث الخامس: المخالفات النظامية للبيئة وإيقاع العقوبات عليها مقارنة بالقانون العالمي.

المبحث السادس: أبرز الآثار المترتبة على المخالفات البيئية للقانون محلياً وعالمياً.

المبحث الأول

أهم الشروط والضوابط القانونية لحماية البيئة محلياً ودولياً.

تعريف البيئة والقانون الدولي:

ممكن تعريف البيئة بأنها: "المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من إنسان وحيوان ونبات، ويشمل الماء والهواء والأرض، وما يؤثر على ذلك المحيط"(١).

ويمكن تعريف البيئة بأنها: "المحيط أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان أو غيره من المخلوقات، ومنها يستمد مقومات حياته وبقائه من غذاء وكساء ومسكن، واكتساب معارف وثقافات، فهي تشمل العناصر المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة، والموارد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية المكونة للبيئة البشرية كالعمران والصناعة والزراعة"(٢).

وقد عرف البيئة المنظم السعودي بأنها: كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو أي كائن حي؛ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جماد وأشكال مختلفة من طاقة وموائل بيئية وعمليات طبيعية وتفاعلها فيما بينها(٣).

القانون الدولي بأنه: مجموعة القواعد القانونية الدولية والعرفية والاتفاقيات المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث.

ويمكن تعريف القانون الدولي بأنه مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي العام، التي تنظم نشاط الدول في منع وتقليل الأضرار المختلفة، التي

---

(١) الحماية الدولية والجنائية للبيئة، د. مفيد الصلاحي، ص٦

(٢) مبدأ الوقاية لمنع وقوع الأضرار البيئية في القانون الدولي، ص ٥٦٢

(٣) المادة الأولى من نظام البيئة
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/63831ff6-63d9-4212-8b54-abf800e146bd/1

تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي، أو خارج حدود السياسة الإقليمية[١].

ويعد مؤتمر استوكهولم والمنعقد عام ١٩٧٢م نقطة تنسيق وانطلاق في مجال الأنظمة والقوانين الدولية في ميدان حماية البيئة فقد أنشئ بعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة..

وقد شرعت القوانين والأنظمة في المملكة العربية السعودية، وتطورت الأنظمة السعودية لتكون مقارنة بالقانون الدولي لحماية البيئة.

والضوابط والشروط التي تضبط وتحمي البيئة من خلال القوانين والأنظمة البيئية كثيرة أهمها مايلي:

١. عدم ممارسة نشاط من الأنشطة البيئية إلا بعد الحصول على تصريح أوترخيص[٢].
٢. يُحظر القيام بكل ما من شأنه تلويث الأوساط البيئية أو الموارد البيئية أو الإضرار بهما[٣].
٣. يحظر على أي شخص القيام بنهل أو استغلال الرمل أو الحصى أو الصخور أوالطين؛ إلا بعد الحصول على تصريح[٤].
٤. يُحظر صيد الكائنات الفطرية الحيوانية الحية، ويستثنى من ذلك بعض الأنواع التي يجوز صيدها بعد الحصول على ترخيص من الجهات المختصة[٥].

---

(١) مقدمات القانون الدولي للبيئة، د. أمين حسني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢م، ص ١٣٠

(٢) المادة الثانية من نظام البيئة في السعودية.

(٣) المادة السادسة من نظام البيئة في السعودية.

(٤) المادة الرابعة عشرة من نظام البيئة في السعودية.

(٥) المادة السابعة والعشرون من نظام البيئة في السعودية.

المبحث الثاني

أثر نظام البيئة على حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وتنميتها.

البيئة حق من حقوق الإنسان الجماعية، للإنسان وللشعب الحق للعيش في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها خالية من التلوث البيئي لسلامة جسده وبدنه وصحته، ولايمكن للإنسان العيش في بيئة مليئة بالتلوث البيئي، لذلك شرعت الدولة وفقها الله وأعزها عدداً من الأنظمة لحماية البيئة وحفظها من من الاعتداء عليها وتلويثها، وفي حماية الحياة الفطرية يبذل المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية من الحيوانات والغطاء النباتي للمحافظة على الحيوانات الفطرية، وحماية البيئة النباتية وفق الأنظمة التي تم اعتمادها في المملكة العربية السعودية بما يوافق النظام والقانون العالمي، ومن ذلك تم تحديد ثمان محميات ملكية في المملكة ، وتهدف حماية هذه المحميات لعدد من الأمور أهمها ما يلي:

١. الحد من الاعتداء على الصيد.
٢. الحد من الرعي الجائر.
٣. المنع من الاحتطاب لأجل زيادة الغطاء النباتي ونمائه.

والمحميات التي تميزت بغطائها النباتي، والمحافظة على البيئة الحيوانية فيها وذلك بعد صدور نظام يقضي بحمايتها هي:

١. محمية الإمام عبدالعزيز بن محمد الملكية.
٢. محمية الإمام سعود بن عبدالعزيز الملكية.
٣. محمية الإمام تركي بن عبدالله الملكية.
٤. محمية الملك عبدالعزيز الملكية.
٥. محمية الملك سلمان الملكية.
٦. محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية.
٧. محمية الملك خالد الملكية.

٨. محمية الإمام فيصل بن تركي الملكية.

وقد أنشأت الدولة قوات خاصة للأمن البيئي، وهي إحدى القطاعات العسكرية تحت مظلة وزراة الداخلية، وبعد متابعة الشرطة البيئية تمت حماية المحميات من الاحتطاب والصيد الجائر، والمحافظة عليها من الاعتداء عليها من مخالفي الأنظمة، ويشتمل نظام البيئة على إدارة المحميات، وإدارة وتنمية المراعي والغابات والمتنزهات الوطنية، وكذلك التزام كافة الجهات العاملة في مجال الخدمات البيئية بكافة الأنظمة والقرارات واللوائح والاشتراطات والمتطلبات والمعايير البيئية[١].

(١) اللائحة التنفيذية لمقدمي الخدمات البيئية.

المبحث الثالث:

تطور الأنظمة السعودية مقارنة بالقانون الدولي لحماية البيئة.

صدر نظام البيئة في المملكة العربية السعودية عام ١٤٤١هـ، وقد صدر بعد صدور هذا النظام عدد من اللوائح التنفيذية الموضحة والمبينة والمفسرة لهذا النظام منها مايلي:

١. اللائحة التنفيذية لمقدمي الخدمات البيئية.
٢. اللائحة التنفيذية للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية.
٣. اللائحة التنفيذية للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون ومركبات الكربون الهيدرو فلورية.
٤. اللائحة التنفيذية للضوضاء.
٥. اللائحة التنفيذية لحماية الأوساط المائية من التلوث.
٦. اللائحة التنفيذية لإعادة التأهيل البيئي للمواقع المتدهورة ومعالجة المواقع الملوثة.
٧. اللائحة التنفيذية لمنع ومعالجة تلوث التربة.
٨. اللائحة التنفيذية لجودة الهواء.
٩. اللائحة التنفيذية للتصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة.

ومقارنة نظام البيئة في المملكة العربية السعودية بالأنظمة الدولية الأخرى نجد أن الأنظمة العالمية مقارنة بنظام البيئة، تجتمع مع نظام البيئة في عدد من الأمور، وتختلف عنه في بعض الأمور، ونذكر هنا أبرز هذه الأننظمة وأبرز ما جاء فيها وما تتميز به وهي مايلي:

١. نظام حماية البيئة في الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي يعدُّ من أكثر الأنظمة التشريعية تكاملاً لحماية البيئة. ويتميز الاتحاد الأوروبي بلوائحه وأنظمته الملزمة على الدول الأعضاء في مجالات متعددة تشمل جودة الهواء والمياه، وإدارة النفايات، والتنوع البيولوجي.

✓ **أبرز مزايا النظام الأوروبي:**

* التوجيهات البيئية: مثل توجيه الهواء النقي النظيف من التلوث، وتوجيه المياه النظيفة.
* إدارة النفايات: دول الأعضاء تفرض خطط إدارة نفايات صارمة بهدف إعادة التدوير وتقليل استخدام الموارد.
* الطاقة المتجددة: الاتحاد الأوروبي يتبنى أهدافاً طموحة لاستخدام الطاقة المتجددة في مختلف الصناعات.

٢. **الوكالة الأمريكية لحماية البيئة (EPA)**

الوكالة الأمريكية لحماية البيئة (EPA) تأسست في عام ١٩٧٠ وتعتبر من الهيئات الرائدة في تنظيم وحماية البيئة في الولايات المتحدة. قوانين مثل قانون الهواء النظيف وقانون المياه النظيفة تشكل الدعامة الأساسية للتشريعات البيئية في البلاد المصدر: EPA، ٢٠٢٣.

✓ **أبرز ملامح النظام الأمريكي:**

* قانون الهواء النظيف (Clean Air Act): ينظم مستويات التلوث الجوي من الصناعات والنقل المصدر.
* قانون المياه النظيفة (Clean Water Act): يحمي الأنهار والبحيرات من التلوث الصناعي والزراعي المصدر.
* إدارة النفايات السامة: يتم تنظيم التخلص من المواد الكيميائية الخطرة والنفايات السامة تحت قوانين صارمة.

٣. قانون حماية البيئة الكندي (CEPA)

قانون حماية البيئة الكندي (CEPA) يعتبر قانوناً شاملاً لحماية البيئة من التلوث وحماية صحة الإنسان. يركز القانون على تقييم المخاطر البيئية ويضع إطاراً تنظيمياً للمواد الكيميائية والمبيدات المصدر: الحكومة الكندية، ٢٠٢٣.

✓ **أبرز ملامح النظام الكندي:**

* تقييم المخاطر البيئية: يتطلب من الصناعات إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي قبل بدء المشاريع.
* إدارة الموارد الطبيعية: الكندا تطبق سياسات متكاملة للحفاظ على الغابات والبحيرات.
* الطاقة المتجددة: كندا تستثمر بشكل كبير في الطاقة الكهرومائية والرياح.

٤. النظام الياباني لحماية البيئة:

اليابان لديها نظام بيئي متقدم يركز على تكنولوجيا الابتكار في معالجة القضايا البيئية. من خلال قوانين صارمة وابتكارات صناعية، تسعى اليابان إلى تقليل التلوث وتحقيق التوازن بين النمو الصناعي وحماية البيئة المصدر: وزارة البيئة اليابانية، ٢٠٢٣.

✓ **أبرز ملامح النظام الياباني:**

* الابتكار التكنولوجي: اليابان تستثمر بشكل كبير في حلول التكنولوجيا النظيفة مثل الطاقة الشمسية والسيارات الهجينة.
* إدارة المخلفات: اليابان تطبق نظاماً متقدماً لإعادة التدوير وتقليل استخدام الموارد الطبيعية.
* القوانين البيئية الصارمة: تفرض اليابان قوانين صارمة على التلوث الصناعي وتتعامل بحزم مع المخالفين.

٥. **التشريعات البيئية في ألمانيا:**

ألمانيا تُعَد من الدول الرائدة عالمياً في حماية البيئة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة وإدارة الموارد. لديها قوانين صارمة بشأن الانبعاثات الكربونية والتلوث الصناعي. قوانين مثل "قانون مصادر الطاقة المتجددة" (EEG) تهدف إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المصدر: وزارة البيئة الألمانية، ٢٠٢٣.

✓ **أبرز ملامح النظام الألماني:**

* قانون مصادر الطاقة المتجددة: يهدف إلى تغطية ٨٠% من احتياجات البلاد من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٥٠.
* إدارة الانبعاثات: تطبيق أنظمة صارمة للحد من الانبعاثات الضارة من المصانع والمركبات.
* إدارة الموارد: ألمانيا رائدة في إعادة التدوير وتقليل النفايات.

المبحث الرابع:
الأنظمة السعودية التي تحافظ على الغطاء النباتي مقارنة بالقانون العالمي.

أفضل نظام وأشمله وموافق للأنظمة والقوانين نظام البيئة في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤١هـ، وهذا النظام يعد ناسخاً وملغياً لجميع الأنظمة السابقة، وذلك من خلال النظام البيئي الصادر عام ٢٠٢٠، ويسعى النظام إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية وتنظيم الاستخدام المستدام لها. يتضمن النظام السعودي العديد من البنود التي تنظم الأنشطة البيئية وتلزم القطاعات المختلفة، بما في ذلك الصناعات، بمراعاة المعايير البيئية المصدر: نظام البيئة السعودي، ٢٠٢٠.

✓ **أبرز ملامح نظام البيئة السعودي:**

* إدارة الموارد الطبيعية: التركيز على استخدام الموارد المائية والتربة بطريقة مستدامة.
* مكافحة التلوث: الحد من التلوث الصناعي وتنظيم التخلص من النفايات.
* التشجيع على الطاقة المتجددة: تسعى السعودية إلى تعزيز استخدام الطاقة الشمسية والرياح ضمن خطتها لرؤية ٢٠٣٠.وهي:

١. نظام الهيئة السعودية للحياة الفطرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢٢) وتاريخ ١٢ / ٩ / ١٤٠٦هـ.
٢. –نظام صيد الحيوانات والطيور البرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٨) وتاريخ ١٦ / ٤ / ١٤٢٠هـ.
٣. نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٩) وتاريخ ٦ / ٣ / ١٤٢١ هـ.
٤. النظام العام للبيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٤) وتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢هـ.
٥. نظام المراعي والغابات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٥٥) وتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٤٢٥هـ.

٦. نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٦٦) وتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٤٣٦هـ.
٧. قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) وتاريخ ٢٩ / ١ / ١٤٣٠هـ، في شأن إنشاء مجلس البيئة.
٨. قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ١٠ / ٣ / ١٤٣٧هـ، في شأن تعديل حوكمة مجلس البيئة ومهماته.
٩. كل ما يتعارض معه من أحكام.

✓ **مقارنة بين القوانين والأنظمة الدولية ونظام البيئة السعودي:**

١. الأنظمة والتشريعات:

* السعودية تركز على التشريعات التي تستهدف إدارة المياه والتربة، بينما تعتمد الدول مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا على قوانين أكثر شمولاً تغطي جودة الهواء والمياه وإدارة النفايات بشكل صارم.

٢. التنفيذ:

* السعودية تتبنى التشريعات والأنظمة التي تتميز بها الدول التي تميزت بأنظمتها البيئية مثل ألمانيا واليابان وتميزت بتنفيذ صارم وطويل الأمد لهذه التشريعات، مما أسفر عن نتائج بيئية ملموسة.

٣. الطاقة المتجددة:

* تسعى السعودية بشكل نشط إلى التحول نحو الطاقة المتجددة من خلال مشاريع مثل مدينة نيوم، في حين أن دولاً مثل ألمانيا وكندا قد حققت تقدمًا ملحوظًا بالفعل في هذا المجال.

٤. إدارة النفايات:

* تعتمد الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا أنظمة متقدمة لإعادة التدوير، بينما تشهد السعودية تطورات حديثة في إدارة النفايات الصناعية والزراعية.

المبحث الخامس:

المخالفات النظامية للبيئة وإيقاع العقوبات عليها مقارنة بالقانون العالمي.

المخالفات النظامية والقانونية لنظام البيئة كثيرة وقد أسست الدولة عدداً من المراكز التي ترصد المخالفات البيئية،و من تلك المخالفات ما يلي:

من المخالفات البيئية التي تؤدي إلى هلاك البشرية والتي توقع عليها الأمم المتحدة العقوبات المشددة انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية، لذلك جاء قرار نزع السلاح (القرار ٧٢/٥٠ باء، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) الذي ينادي بضرورة نزع السلاح الذي يؤدي للهلاك والدمار، وقد بادرت المملكة العربية السعودية إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، والتي دخلت حيز النفاذ في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠ وشاركت في هذه الاتفاقية أكثر من ١٩١ دولة كلها تعد طرفاً في هذه الاتفاقية الدولية.

من العقوبات التي تترتب على المخالفات للأنظمة البيئية الغرامات المالية، والسجن للمخالفين بحسب نوعية المخالفة وجسامتها.

المبحث السادس:

أبرز الآثار المترتبة على المخالفات البيئية للقانون محلياً وعالمياً.

عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تحافظ على البيئة وتحميها، يترتب عليه كثير من المخالفات والأضرار أهمها ما يلي:

١. الأضرار النفسية والمترتبة على ضيق التنفس، والكآبة بسبب التلوث البصري، وهذا الضرر ممنوع في الشريعة الإسلامية قبل أن يكون ممنوع نظاماً، لقوله ﷺ:(لا ضرر ولاضرار) (١).

٢. الأضرار الجسدية المترتبة على الأمراض التي تنتج عن التلوث البيئي في المجتمعات، وتلوث الهواء الذي يعيش فيه الإنسان.

٣. الاعتداء على الغطاء النباتي والحيواني وإتلافها مما يؤدي إلى ضرر التركيبة الجغرافية للأرض وانقراض كثير من مكونات البيئة.

(١) رواه مالك في الموطأ، القضاء في المرفق، رقم ٢٨٩٥، ٢/ ٤٦٧، وأحمد في مسنده، رقم ٢٨٦٥، ٥/ ٥٥

الخاتمة:

١. ضبطت الأنظمة والقوانين المحلية والدولية كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أوالنبات أو أي كائن حي؛ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية لأجل حماية البيئة.

٢. التزام المملكة العربية السعودية بالأنظمة والقوانين الدولية في أنظمتها التي تحافظ على البيئة من مما يضر بها.

٣. رتبت المملكة العربية السعودية كثير من العقوبات على المخالفين للأنظمة مما ترتب على ذلك حماية البيئة من جميع ما يضر بها.

أبرز المصادر والمراجع:

١. التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، دراسة تحليلية، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، الإمارات، ٢٠١٢م

٢. القانون الدولي لحماية البيئة، د. بن فاطيمة بوبكر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، جمهورية الجزائر، ٢٠١٦م.

٣. الحماية الدولية والجنائية للبيئة، د. مفيد عبدالجليل الصلاحي، د. سمير سعيده محمد، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الخامس القانون والبيئة، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

٤. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد الثالث والأربعين، أكتوبر،٢٠٢٣، ١٤٤٥هـ.

٥. موقع المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي https://ncec.gov.sa/ar/CenterLibrary/ProceduresAndGuides/Pages/default.aspx

٦. موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/63831ff6-63d9-4212-8b54-abf800e146bd/1

٧. موقع هيئة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/observances/disarmament-week

References :

1. altnzym al8anony aldoly l7maya alby2a mn altloth ، drasa t7lylya ،dar alktb al8anonya ،dar shtat llnshrwalbrmgyat ،al emarat ،2012m
2. al8anon aldoly l7maya alby2a ،d. bn fa6yma bobkr ، rsala magstyr ،klya al78o8wal3lom alsyasya ،gam3a aldktor molay al6ahr s3yda ،gmhorya algza2r ،2016m.
3. al7maya aldolyawalgna2ya llby2a ،d. mfyd 3bdalglyl alsla7y ،d. smyr s3ydh m7md ،b7th m8dm ely alm2tmr al3am al5ams al8anonwalby2a ،klya al78o8 ، gam3a 6n6a.
4. mgla alb7oth alf8hyawal8anonya ،mgla 3lmya m7kma tsdrha klya alshry3awal8anon bdmnhor ،gam3a alazhr ، al3dd althalthwalarb3yn ،aktobr،2023 ،1445h-.
5. mo83 almrkz alo6ny llr8aba 3la alaltzam alby2y https://ncec.gov.sa/ar/centerlibrary/proceduresandguides/pages/default.aspx
6. mo83 hy2a al5bra2 bmgls alozra2 balmmlka al3rbya als3odya https://laws.boe.gov.sa/boelaws/laws/lawdetails/63831ff6-63d9-4212-8b54-abf800e146bd/1
7. mo83 hy2a alamm almt7da https://www.un.org/ar/observances/disarmament-week